

التكليف ١
مقرر: قضايا بحثية ٣ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



المهمة المطلوبة:
المراجعة النقدية للدراسات السابقة



العنوان: دور المنصات الرقمية في تعزيز النزاهة التعاقدية
رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية:

الدراسات السابقة محل المراجعة النقدية:

- الدراسة الأولى: أثر التحول الرقمي لمنصة اعتماد على تعزيز الشفافية في المنافسات والمشتريات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- الدراسة الثانية: أثر التحول الرقمي على الشفافية في المزادات الحكومية، دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية وإحدى الدول العربية.
- الدراسة الثالثة: النزاهة والشفافية في المشتريات العامة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ودور الأنظمة الرقمية في تعزيز الامتثال المؤسسي.
- الدراسة الرابعة: تطوير مؤشرات قياس شفافية المشتريات الإلكترونية وتقييم أثر الأنظمة الرقمية على إتاحة البيانات وقابلية التتبع.

المقدمة العامة للمجال البحثي

شهدت أنظمة المشتريات الحكومية خلال العقدین الأخيرین تحولاً جوهرياً نحو الرقمنة الشاملة لإجراءات المنافسات وإبرام العقود. وأصبحت المنصات الرقمية للمشتريات العامة أداة محورية في إعادة تشكيل بيئة التعاقد الحكومي من حيث الشفافية وسهولة الوصول للمعلومات وتعزيز المساءلة. ويمثل هذا التحول استجابة مباشرة للتحديات التقليدية التي ارتبطت بضعف الإفصاح، وتضارب المصالح، والممارسات غير التنافسية. وفي السياق السعودي، جاءت منصة "اعتماد" كمنصة وطنية موحدة لتنظيم إجراءات المنافسات والمشتريات الحكومية. وتهدف هذه المنصة إلى توحيد العمليات، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتقليل فرص الفساد الإداري. غير أن السؤال البحثي الجوهري لا يتعلق بوجود المنصة بحد ذاتها، بل بمدى تأثيرها الفعلي على النزاهة التعاقدية. ومن هنا تأتي أهمية إجراء مراجعة نقدية للدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المنصات الرقمية والنزاهة التعاقدية في السياق المحلي والإقليمي.

الدراسة الأولى: التحول الرقمي ومنصة اعتماد في السعودية.

تناولت الدراسة الأولى أثر التحول إلى منصة "اعتماد" على تحسين إجراءات المنافسات الحكومية. ركزت الدراسة على وصف التحول من النظام الورقي إلى النظام الرقمي، مع إبراز مزايا توحيد البيانات وإتاحة المنافسات إلكترونياً. وأشارت إلى أن المنصة أسهمت في رفع مستوى الشفافية من خلال نشر المنافسات إلكترونياً وإتاحة الفرص للموردين على نطاق أوسع. وتُعد من نقاط القوة في هذه الدراسة تركيزها المباشر على السياق السعودي، مما يمنحها أهمية تطبيقية واضحة. كما أنها توثق التحول المؤسسي بشكل منظم، وتربط بين أهداف المنصة ومستهدفات الحوكمة، إلا أن الدراسة اعتمدت بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي دون اختبار فرضيات أو قياس سببي للأثر. كما لم تتضمن الدراسة مؤشرات كمية تقيس مستوى النزاهة قبل وبعد تطبيق المنصة. ولم يتم استخدام بيانات فعلية من سجلات المنافسات لتحليل تغير أنماط الترسية أو عدد الاعتراضات أو نسبة التركيز السوقي. وبالتالي فإن الدراسة تعكس توجهًا بحثيًا يركز على توصيف التحول الرقمي أكثر من قياس أثره الحقيقي.

الدراسة الثانية: أثر التحول الرقمي على الشفافية في المزادات الحكومية في سياق عربي مقارنة

اعتمدت الدراسة الثانية على منهج مقارنة بين السعودية وإحدى الدول العربية في تطبيق أنظمة المشتريات الإلكترونية.

ركزت الدراسة على مفهوم الشفافية بوصفه مؤشرًا أساسيًا للنزاهة التعاقدية، وأشارت النتائج إلى أن الرقمنة أسهمت في إتاحة المعلومات وتقليل الغموض في إجراءات الطرح.

ومن نقاط القوة في هذه الدراسة تبنيها للمنهج المقارن الذي يعزز عمق التحليل ويظهر الفروق بين البيئات المؤسسية المختلفة، كما أنها حاولت الربط بين الرقمنة ومكافحة الفساد الإداري في إطار نظري عام.

إلا أن الدراسة اقتصرَت على الشفافية الشكلية المتمثلة في نشر البيانات دون تحليل مدى استخدام هذه البيانات في الرقابة الفعلية.

كما لم تُقَم الدراسة تحليلًا إحصائيًا يقيس العلاقة بين الرقمنة وانخفاض مؤشرات الفساد التعاقدية، وغابت عنها أدوات القياس الموضوعية مثل تحليل عدد الطعون أو مدة إجراءات المنافسة أو نمط توزيع العقود، وهذا يشير إلى استمرار هيمنة المنهج الوصفي في الأدبيات الإقليمية.

الدراسة الثالثة: النزاهة والشفافية في المشتريات العامة في ضوء المعايير الدولية

استندت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النزاهة التعاقدية والمعايير الدولية، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأشارت إلى أن الرقمنة تمثل أداة داعمة للامتثال التنظيمي وتعزيز المساءلة المؤسسية.

وتتميز الدراسة ببنائها النظري القوي وربطها بين الحوكمة الرقمية ومبادئ النزاهة، كما قدمت إطارًا معياريًا يمكن استخدامه في تقييم الأنظمة الوطنية، لا أن الدراسة بقيت في نطاق التحليل النظري ولم تطبق الإطار على حالة سعودية محددة.

كما لم تتضمن اختبارًا ميدانيًا لمدى توافق منصة اعتماد مع المؤشرات الدولية للنزاهة، ويُعد هذا من أوجه القصور التي تحد من قدرتها على تقديم نتائج قابلة للتحقق التجريبي.

الدراسة الرابعة: مؤشرات قياس شفافية المشتريات الإلكترونية

قدمت هذه الدراسة نموذجًا كميًا لقياس شفافية المشتريات العامة من خلال مؤشرات قابلة للقياس مثل إتاحة البيانات وقابلية التتبع، وتُعد من نقاط القوة فيها اعتمادها على أدوات تحليل كمية ومنهجية واضحة في بناء المؤشرات.

كما أنها تُمكن الباحثين من تطبيق النموذج على منصات وطنية مثل منصة اعتماد، غير أن الدراسة ركزت على الشفافية كمفهوم منفصل عن النزاهة التعاقدية الشاملة، كما لم تُكَيّف المؤشرات بما يتناسب مع البيئة النظامية السعودية أو الخليجية، وتتطلب نتائجها مواءمة منهجية قبل تطبيقها في السياق المحلي.

الاتجاهات البحثية السائدة

تُظهر الدراسات السابقة تركيزًا واضحًا على مفهوم الشفافية أكثر من النزاهة التعاقدية الشاملة، كما يتبين هيمنة المنهج الوصفي ودراسات الحالة في الأدبيات العربية، ويلاحظ ضعف الدراسات التي تستخدم تصميمات شبه تجريبية أو نماذج سببية متقدمة.

كما أن توظيف البيانات التشغيلية للمنصات الرقمية لا يزال محدودًا، وتغيب في معظم الدراسات الأطر النظرية المتقدمة مثل نظرية الوكالة أو نظرية الحوكمة الرقمية.

الفجوات البحثية المحتملة.

تتمثل الفجوة الأولى في غياب دراسة سببية تقيس أثر منصة اعتماد على النزاهة التعاقدية باستخدام مؤشرات كمية واضحة.

وتتمثل الفجوة الثانية في عدم وجود نموذج مفاهيمي يربط بين الرقمنة والشفافية والامتثال وتقليل مخاطر الفساد. وتتمثل الفجوة الثالثة في ضعف المقارنات الخليجية المتخصصة في قطاع المشتريات.

وتتمثل الفجوة الرابعة في محدودية توظيف البيانات الفعلية للمنصات الرقمية في تحليل الأنماط التعاقدية.

الخلاصة العامة

تكشف المراجعة النقدية أن الأدبيات السعودية والخليجية حول المنصات الرقمية والمشتريات الحكومية لا تزال في مرحلة توصيف التحول الرقمي أكثر من مرحلة قياس أثره، كما أن معظم الدراسات تركز على الشفافية الشكلية دون تحليل عميق للنزاهة التعاقدية كمفهوم مركب. وبرز احتياج واضح إلى دراسات منهجية متقدمة تستخدم تصميمات سببية ونماذج كمية متعددة المتغيرات، ويمثل هذا المجال فرصة بحثية واعدة لتطوير مشروع دكتوراه يقيس أثر المنصات الرقمية على النزاهة التعاقدية في السعودية باستخدام إطار حوكمة مؤسسي وتحليل بيانات فعلية



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

